E/CN.4/1993/L.14/Rev.1
24 February 1993
ARABIC

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ٦ من جدول الاعمال

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها
من أشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب افريقيا
العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

مشروع قرار مقدم من: زامبيا ، وزمبابوي* ، وسوازيلند* ،
والسودان ، وغانا* ، وغينيا الاستوائية* ، وليسوتو ، ونيجريا

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي .

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية
وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام
جنوب أفريقيا العنصري والامتعماري من آثار
ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان

إذ تذكر بجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع ، ولا سيما القرار د-1/16 الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 1989 والمعتمد بتوافق الآراء ، والذي يتضمن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي ، والقراران 176/40 ألف المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1990 و 79/46 ألف المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 1991 ، المعتمدان أيضا بتوافق الآراء ،

وإذ تلاحظ بارتياح أن المبادئ الأساسية لإيجاد نظام دستوري جديد ، كما جاءت في الإعلان ، تلقى قبولا واسعا في جنوب أفريقيا ،

وإذ تضع في اعتبارها قراراتها التي أصدرتها بشأن هذا الموضوع منذ عام 1977 ، ولا سيما قرارها 17/1991 المؤرخ 1 آذار/مارس 1991 ،

وإذ تأخذ في اعتبارها المقررات ذات الصلة بالموضوع التي اعتمدها اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، ولا سيما في دورته العادية السابعة والعشرين ، المعقودة في أبوجا من 2 إلى 5 حزيران/يونيه 1991 (A/46/390) ، المرفق الثاني) ،

وإذ تحيط علما بجميع قرارات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بشأن هذه المسألة ، وخاصة قرارها رقم 1/1991 المؤرخ 20 آب/أغسطس 1991 والذي اعتمد دون تصويت ،

وإذ هي مقتنعة اقتناعا قويا بأن المساعدات ، وخاصة المساعدة العسكرية المقدمة إلى نظام الأقلية الحاكم في جنوب أفريقيا تمثل على الدوام أشد الواسطل فعالية في الإبقاء على نظام الفصل العنصري ،

وإذ تدرك مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، كما جاء في الإعلان ، عن الاستمرار في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للقضاء على الفصل العنصري ، خصوصا بالتمسك ببرنامج عمل الإعلان ،

وإذ تحيط علماً بما ذكره المقرر الخاص للجنة الفرعية ، السيد أحمد خليفة ، لدى عرضه تقريره المستكمل (E/CN.4/Sub.2/1992/12 and Add.1) ، من أنه على ضوء الأحداث الأخيرة ، فإن مواصلة استكمال قائمة المؤسسات التي تقدم الدعم إلى نظام جنوب أفريقيا والواردة في الإضافة إلى التقرير لم تعد تفي بالفرض المتوخى منها ،

١ - تعرب عن تقديرها للمقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات لإعداده تقريره المستوفى ؛

٢ - تؤكد من جديد دعمها للنضال المشروع لشعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري وإنشاء دولة موحدة غير عنصرية وديمقراطية في جنوب أفريقيا ، ينعم فيها كل أهلها بالمساواة في الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد ؛

٣ - تدين المساعدة المقدمة إلى جنوب أفريقيا ولا سيما في الميدان العسكري والميدان النووي ، وتعرب عن اقتناعها بأن هذه المساعدة تشكل عملاً عدوانياً ضد شعب جنوب أفريقيا وضد الدول المجاورة ؛

٤ - تحيط علماً مع التقدير بالتدابير الهامة التي اتخذها عديد من الدول ، والبرلمانيين ، والمؤسسات ، ونقابات العمال ، والمنظمات غير الحكومية من أجل ممارسة الضغط على جنوب أفريقيا ، وتدعوها جميعاً إلى مواصلة جهودها لحث سلطات جنوب أفريقيا على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن جنوب أفريقيا ؛

٥ - تدعو جميع الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد إلى اتخاذ التدابير لإنهاء التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا ، وكذلك لإنهاء المساعدة المقدمة في مجال صنع الأسلحة والإمدادات العسكرية في جنوب أفريقيا ، ولأن تكف بصفة خاصة عن كل تعاون مع جنوب أفريقيا في الميدان النووي ؛

٦ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة إلى دول الخط الأمامي والدول المجاورة لتمكين اقتصاداتها من الانتعاش من آثار سنوات زعزعة الاستقرار ؛

٧ - تطلب إلى جميع الحكومات أن تواصل ممارسة ضغط متناسب وملائم على نظام جنوب أفريقيا إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات والطرائق الانتقالية لعملية وضع واعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات بغية تحقيق انتقال لا رجعة فيه إلى جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية ؛

٨ - تناشد المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تزيد مساعدتها الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري ، ولإعادة اللاجئين والمنفيين والسجناء السياسيين المفرج عنهم ؛

٩ - تناشد أيضا المجتمع الدولي أن يزيد مساهماته المادية والمالية وغيرها لضحايا ومعارضى الفصل العنصري ، خصوصا في مجالات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية ؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل ضمان التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في سبيل إنفاذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي ، وأن يواصل رصد تنفيذ الإعلان ، واتخاذ مبادرات مناسبة لتسهيل جميع الجهود المؤدية إلى القضاء على الفصل العنصري ؛

١١ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٢ - ترجو من إلى الأمين العام نشر التقرير على أوسع نطاق ، وإصداره كأحد منشورات الأمم المتحدة وإتاحته للجمعيات العلمية ومراكز البحوث والجامعات والمنظمات السياسية والإنسانية وغيرها من المجموعات المهتمة ؛

١٣ - تقرر النظر في المسائل المشار إليها في القرار الحالي في دورتها الخمسين ، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب أفريقيا العنصري والامتعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان" .